زيارة سمو ولي العهد لروسيا

عبدالله السنيدي

اتسمت سياسة المملكة الخارجية بالانفتاح على سائر دول العالم إما انطلاقاً من باب المودة والأخوة وهذا هو شأن علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية أو من باب تبادل المصالح والاحترام المتبادل وهذا هو شأن علاقات المملكة مع بقية دول العالم، فبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية والإسلامية فباعتبار المملكة تأتي في مقدمة الدول الاسلامية حيث يحتل الدين الإسلامي الحنيف الركيزة الأساسية في سياستها الداخلية والخارجية، فالإسلام بكتابه العظيم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هو دستور المملكة كما ينص على ذلك في الوقت الحاضر النظام الأساسي للحكم الذي صدر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) في ٢٧/٨/١٤١٢هـ فقد ورد بالمادة الأولى من هذا النظام (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم..).

أما بالنسبة للعلاقات مع الدول الأخرى فقد كان الملك عبدالعزيز يرحمه الله يعتقد أنه من الضروري انتهاج استراتيجيات سياسية متعددة وأن تكون السياسة الخارجية السعودية ذات طابع توفيقي يؤدي إلى احترام حقوق الدول الأخرى والوفاء بعهودها ورعاية مصالح رعاياها على أن تحترم الدول الأخرى حقوق المملكة ولذلك، وفي مجال التضامن بين العرب يقول الملك عبدالعزيز في يناير ١٩٤٦م، بعد إنشاء الجامعة العربية (من فضل الله علينا أن كانت كلمتنا مجتمعة في تأييد جامعة الدول العربية وبذل كل رخيص وغال في تأييد التضامن بين سائر دول الجامعة بالقلب والروح لما فيه خير البلاد العربية والإسلامية وسنستمر على هذه السياسة بمشيئة الله ما حيينا) وكان الملك فيصل الذي ارتبط اسمه بدعوة التضامن الإسلامي والتي على اثرها أُنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٨٢م كان يرحمه الله ينظر الى الوحدة الإسلامية بأنها امتداد للوحدة العربية لأنه ينبغي ألا تكون وحدة عرقية قومية بل تكون وحدة ذات مضمون إسلامي إضافة إلى أن بلادنا عضو مؤثر في منظمة الأمم المتحدة باعتبارها من أوائل الدول التي صادقت على ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م .وفي مجال دور المملكة الدولي أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على هذا الدور حين قال (إن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعا في يوم من الأيام في اتخاذ المواقف الإيجابية التي تخدم المصالح المشتركة وتهدف إلى دعم السلام العالمي ورخاء العالم أجمع ورفاهية الانسان في جميع أنحاء العالم).

إذاً هذا هو مبدأ سياسة المملكة على المستوى الدولي المبني على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الدول للمواثيق والمعاهدات الدولية والمبادئ الإنسانية، ووفقاً لهذه المبادئ لم تكن هناك علاقات بين المملكة ودول المعسكر الشرقي سابقا لوجود بعض الملاحظات على سياسات تلك الدول ومنها مجموعة الدول التي كان يتألف منها الاتحاد السوفيتي والتي تتعارض مع تلك المواثيق والمبادئ كمحاولة تصدير الشيوعية وانتهاك حقوق الأقليات في تلك الدول ومنها وهو ما يعني بلادنا الأقليات المسلمة وعندما زالت تلك الأسباب تم إقامة العلاقات والاتصالات مع تلك الدول وفي مقدمتها جمهورية روسيا الاتحادية وهو دليل قاطع على أن امتناع المملكة عن إقامة العلاقات مع تلك الدول في المرحلة الماضية ليس بسبب علاقة المملكة القوية مع الولايات المتحدة وإنما لأسباب دولية وإنسانية فإقامة تلك العلاقات مع كثير من دول المعسكر الشرقي تم في أوج عز العلاقات السعودية الأمريكية وليس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١م والتي أثرت

سلبيا وبشكل نسبي على تلك العلاقات وهو ما يعني أيضا أن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله المرتقبة لجمهورية روسيا الاتحادية ليس بسبب تأثر العلاقات السعودية الامريكية وإنما يرتكز ذلك على مبادئ ومتطلبات السياسة السعودية سالفة الذكر والتي تتوفر في روسيا في عهدها الجديد والذي بسببه أقيمت العلاقات الدبلوماسية معها مما يعني عدم تجاهل هذه الدولة الكبيرة والمؤثرة على المستوى الدولي، فروسيا إحدى القوى العظمى في العالم ومن الدول النفطية وإحدى الدول الراعية للسلام في الشرق الأوسط وهي بحد ذاتها مبررات قوية تستدعي زيارتها أو الاتصال بها على مستوى زيارة سمو ولي العهد لها التي تعتبر بحق زيارة تاريخية غير مسبوقة في مستواها فحفظ السلم العالمي واحلال السلام في الشرق الأوسط وتحقيق سياسة نفطية عالمية موحدة تعتبر عوامل مشتركة في اهتمامات البلدين.